مقاربة بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية في دول المغرب العربي
سيناريوهان للمرحلة القادمة
Approach to building democratic legitimacy systems in the Arab Maghreb countries:
Scenarios for the next stage

د. عبد الدين بن عمراوي أستاذ محاضر صنف ب كلية الحقوق / بودواو
جامعة أمحمد بوقرة – بومرداس –

ملخص البحث:

إن أنظمة دول المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة (تونس– الجزائر– المغرب) ومنذ استقلالها إلى اليوم تعاني من فقدان الشرعية الديمقراطية وعسر استنبات مقوماتها الضرورية التي من شأنها أن تدفع عجلة التحول والتنمية، ويبقى السبب الرئيسي وراء هذا الاستعصاء وعسر الولادة في حال الدول الثلاث هو أن أنظمتها السياسية لا تزال تستند إلى أنماط ثقافية قبلية ومؤسسات تحكمها محددات غير عقلانية، من قبل المصادر التقليدية للشرعية المتمثلة أساسا في الدين والتاريخ وهالة الزعيم.

وعلى ذلك عملية بناء الشرعية الديمقراطية كعملية تطورية تاريخية حضارية مؤسساتية، بنائها في المستقبل المنظور في حال الدول المغاربية الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) مرهون بإنجاز تحولا ديمقراطيا حقيقيا، ولتحقيق هذا الأخير على الأنظمة السياسية القائمة ومختلف القوى السلطوية والمجتمعية أن تَتقبل وتتخذ مبادئ النظام الديمقراطي كآليات وكمصادر عن طريقها تُستمد الشرعية والأحقية في الحكم، إذ لا يمكن الحديث عن ديمقراطية نِظام دون أن يتمتع بدرجة ما من الشرعية والمقبولية، كما لا يمكن الحديث عن دولة ذات نظام شرعي ديمقراطي من دون أن يقبلها مواطنو البلد والمنطقة والعالم.

الكلمات المفتاحية: الشرعية السياسية، التحول الديمقراطي، الأنظمة السياسية المغاربية.

Abstract:

The regimes of the Arab Maghreb countries, especially the three countries (Tunisia, Algeria, Morocco) and their independence to this day suffer from the loss of democratic legitimacy and the lack of culture of the necessary elements that will drive the process of transformation and development. The main reason for this obstruction and infertility in the case of the three countries is That their political systems are still based on tribal cultural patterns and institutions governed by irrational determinants, by traditional sources of legitimacy, mainly religion, history and leadership.

The process of building democratic legitimacy as an institutional development process, in the foreseeable future, in the case of the three Maghreb countries (Tunisia, Algeria and Morocco) depends on the extent of achieving real democratic transformation. As a mechanism and sources of legitimacy and right to rule. You can not talk about democracy without a degree of legitimacy and acceptability, so as to consolidate a state with a legitimate democratic system must be accepted by the citizens of the country and the region and the world.

Keywords: Political legitimacy, democratic transformation, regimes of the Arab Maghreb countries.

مقدمة:

إن الأنظمة السياسية المغاربية اليوم بين المطرقة والسندان، عجز ديمقراطي وأزمة شرعية، ووفقا لذلك فالأمر الذي يجعل من إمكانية تحقيق الحداثة السياسية مستقبلا مرهون بمدى قدرة الأنظمة في تحقيق نقلة نوعية ديمقراطية، وذلك لن يتأتى إلى بالخروج من ذلك الوضع المتأزم (أنظمة سلطوية فاقدة للشرعية الديمقراطية) متوجهة نحو ديمقراطية الأنظمة تستمد شرعيتها من أسس حديثة، وعلى هذا الأساس جاء هذا المقال كدراسة استشرافية عن مدى قدرة أنظمة المغرب العربي لاسيما الأقطار الثلاثة: تونس، الجزائر، والمغرب عن تخطي ذلك الوضع المتأزم، والوصول بمجتمعاتها إلى بر الأمان، محاولين الإجابة عن السؤال التالي: **ما مدى قدرة الأنظمة السياسية المغاربية عن تخطي الوضع المتأزم (أزمة ديمقراطية، وأزمة شرعية)، متوجهة بمجتمعاتها نحو الديمقراطية، وبناء الشرعية بأسس حديثة في المستقبل المنظور؟**

للإجابة على هذا السؤال تم وضع سيناريوهان بمثابة احتمالين: الأول يذهب إلى نجاح الأنظمة في إنجاز تحول ديمقراطي، وبناء شرعية ديمقراطية في المستقبل المنظور، والثاني يذهب إلى استمرارية فشل الأنظمة في تحقيق التحول، واكتساب الشرعية في نظر المجتمعات التي تحكمها.

أولا: سيناريو إنجاز تحول ديمقراطي حقيقي، وبناء شرعية بمتكآت حديثة.

هذا الاحتمال يذهب إلى إمكانية نجاح الأنظمة السياسية المغاربية في تحقيق تحولا ديمقراطيا، وبناء شرعية سياسية بأسس حديثة في المستقبل المنظور، بالرغم من وجود العديد من المعوقات التي تجعل من مهمة الأنظمة هذه صعبة، تحول دون الوصول إلى المبتغى المرجو منه، والمتمثل في بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية، إلاّ في حالة قدرة الأنظمة أن تحقق جميع شروط التحول ومستلزمات بناء الشرعية الديمقراطية،[1] والانطلاقة تكون بإقامة علاقات سياسية وقانونية سوية بينها وبين التشكيلات السياسية والمدنية والشعبية.

[1] – للإطلاع على أهم مستلزمات بناء أسس الشرعية الديمقراطية أنظر: بن عمراوي عبد الدين، متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع13 (ديسمبر 2017)، ص 42-53.

إن احتمال تحقيق النظم السياسية المغاربية شرعية ديمقراطية مرهون باحتمال تحقيق تحولاً ديمقراطيا، كون هذا الأخير مستلزم من مستلزمات بناء الشرعية الديمقراطية، وهذا لا يعني أن الأنظمة الغير ديمقراطية لا تحقق شرعية سياسية، بل نرى في بعض الأحيان أن درجة الشرعية السياسية في الأنظمة السلطوية والتي تتحصل عليها بمصادر تقليدية هي الأعلى من درجة الشرعية السياسية التي تتحصل عليها الأنظمة الديمقراطية بمصادر حديثة، فالفارق يكمن في أن الأنظمة التسلطية تتحصل على الشرعية بمصادر تقليدية وبوسائل غير أخلاقية كوسيلة العنف والتهديد، وهنا عادة ما يكون التأييد الشعبي بسبب الخوف، كأن النظام التسلطي هنا يتحصل على شرعية مشوهة ومزيفة غير حقيقية، أي يكتسب شرعية في ظل غياب الثقة المجتمعية*، و" في غياب الثقة، لا يصبح للقوانين قوة"[1]، وعلى ذلك تعم الفوضى وعدم الاستقرار، في حين الأنظمة الديمقراطية تتحصل على الشرعية الحقيقية بالمصادر الحديثة المجتمعية.

ما يدعم سناريو نجاح الأنظمة المغاربية في تحقيق التحول الديمقراطي وبناء شرعية على أسس حديثة في المستقبل المنظور هو **تزايد انتشار القيم الديمقراطية عالميا، وتراجع المصادر التقليدية للشرعية وطنيا**، إذ أصبحت قضية الديمقراطية المتغير الأساسي والحاكم في المشهد السياسي العالمي بفعل المستجد من الظروف الدولية والإقليمية والوطنية في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، وتبعا لمنطق منظري الموجة الثالثة للديمقراطية الليبرالية وما ذهب إليه في هذا الخصوص فوكوياما في نهاية التاريخ، وهنتنغتون في صراع الحضارات، فنجاح النظم والمجتمعات الرأسمالية مرجعه إلى القيم والخصائص المميزة للنظام الديمقراطي، حيث منحتها تلك الخصائص القدرة على حماية قيمها وتحقيق أهدافها، وكانت أداتها في إدارة أزماتها وحل مشكلاتها، وبالخصوص مشكلة العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية.

وعلى ذلك تم انتشار عالميا أنه بالإمكان افتراض أن الحل الديمقراطي للمشكلة السياسية في المجتمعات المتخلفة والمتجسدة أساسا في مشكلة العلاقة بين المجتمع والسلطة السياسية هو جوهر حل المشكلة السياسية فيها، ويمكن أن يكون هذا الحل أيضا وفي الوقت نفسه الأساس الذي تقوم عليه حلول المشكلات الأخرى في تلك المجتمعات على أساس أن تبني قيم النظام الديمقراطي ومبادئه،

---

* – لا يمكن فصل مفهوم "الشرعية" عن مفهوم أوسع هو "الثقة" التي تشكل لحمة النسق السياسي، ومن دونها تتحول المؤسسات القائمة إلى هياكل شكلية فارغة، إذ يرتبط مفهوم الثقة بالأبعاد القيمية والجوهرية في العمل السياسي في ما وراء التحديدات الشكلية للشرعية في أبعادها القانونية والمؤسساتية، كما أنها إطار تقويم حالة الشرعية التي لا يمكن ضبطها اعتباطيا في زمنية دورية، لمزيد من التفصيل، انظر: سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013)، ص226.

[1]– هذه المقولة لعالم اقتصادي ايطالي" أنطونيو جينوفيسي"، يرى أن الثقة الاجتماعية تنشأ من مصدرين مرتبطين: معايير التبادل وشبكات المشاركة المدنية، أنظر: روبرت بوتنام، ترجمة: إيناس عفت، **كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة**(القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2006)، ص215-216.

والأخذ بآلياته ومؤسساته.[1]

ونظرا للأهمية التي يحملها نموذج النظام الديمقراطي أكدت دول العالم الكبرى(خاصة الولايات المتحدة الأمريكية) عن تعزيز الديمقراطية ونشر مبادئها عالميا*، كما سعت العديد من دول العالم المتخلفة تأييدها لمطالب الديمقراطية والسعي في تبنيها، هذا العصر المُعولم ديمقراطيا لم يترك – ولن يترك– لدول المغرب العربي خيارا بديلاً عن خيار الدمقرطة، وأن تغرد خارج السرب العالمي الأحادي القطب.

وهذه العولمة الديمقراطية من شأنها أن تدعم سيناريو نجاح دول المغرب العربي في تحقيق تحولا ديمقراطيا وترسيخ قيم الحداثة السياسية، وما يعزز من احتمال هذا النجاح – والحاجة الماسة إلى الخيار الديمقراطي في المستقبل المنظور– أيضا هو التراجع الكبير في مصادر الشرعية التقليدية من شرعية تاريخية – ثورية وشرعية كاريزمية، و بدرجة أقل الشرعية الدينية خاصة في الحالة المغربية، وصراع ما تبقى من شرعية الأنظمة السلطوية مع بعض المصادر الحديثة الممهدة لبروز الشرعية الديمقراطية[2].

---

[1]– علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015)، ص52-55.

– كل التيارات الفكرية المعروفة تاريخيا والتي شاهدتها الساحة العربية، والمغاربية منها: القومية واللبرالية والإسلامية واليسارية، تتفق مجتمعة على فكرة جوهرية مفادها أن الديمقراطية حل لمشكلة السلطة الاستبدادية في الوطن العربي، لمزيد من التفصيل، أنظر: – سالم الأبيض، في: مجموعة من الباحثين، "**الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**"، ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2011، في الموقع:

تاريخ التصفح: 2017/12/10.https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art142.aspx

* على سبيل المثال تبنى البرلمان الأوروبي موقفا ودورا فاعلا في الضغط على الدول المغاربية بربط العلاقات الاقتصادية بحقوق الإنسان والليبرالية والتعددية والتحول الديمقراطي لدرجة دفعت بعض تلك الدول إلى إنشاء وزارة خاصة بحقوق الإنسان كما هو الحال في المغرب الأقصى. انظر:

-Driis Basri, Michel Rousset et Georges Vedel, Trente Années Constitutionnelle au Maroc (Maroc : L.G.D.J.-E.J.A. N 2568 , juillet 1993), p.82.

[2] – قد ربط العديد من الباحثين ظاهرة التحول الديمقراطي بالشرعية الثورية التي قد تكون متلازمة و مصاحبة لمراحل التحول الديمقراطي و دائمًا ما تكون الشرعية الثورية هي الشرعية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي فغالبًا ما تكون أدوات و وسائل الشرعية الثورية ضرورية لبدء إجراءات التحول الديمقراطي و حماية تلك الاجراءات و الشرعية الثورية ترتبط أكثر بمرحلة الانتقال الديمقراطي فهي تبدأ مع الانتقال الديمقراطي و تتحول إلى شرعية الانجاز التي تتمثل في وجوب إنجاز بناء وإعادة تأهيل و هيكلة مؤسسات الدولة و وضع الأسس الدستورية و القانونية الديمقراطية التي يتفق عليها الاطراف الفاعلين و تحقيق العدالة الانتقالية التي تعد الآلية الاصيلة و اللازمة لبناء شرعية دستورية وديمقراطية مستمدة من الشرعية الثورية و مترجمة لها و تلك هي المرحلة الأهم و الأكبر من عملية التحول الديمقراطي التي تنتهي باستقرار الشرعية الدستورية و القانونية للمؤسسات السياسية التي انتجتها عملية التحول، لمزيد من التفصيل أنظر: – محمد أبو عمشة، مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي وعلاقته بتحقيق التنمية الإقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، في الموقع: http://democraticac.de/?p=10102 تاريخ التصفح: 2016/01/10.

فالإيديولوجية الثورية والكاريزمية في نظر الفرد المغاربي تتجه نحو التلاشي والزوال، وهذا ما يجعل من درجة حظوظ بناء الشرعية على الأسس الديمقراطية تتزايد*، فتوجه النخب الحاكمة لدول المنطقة في التخلي عن الشعارات الثورية واستبدالها بشعارات الحداثة والديمقراطية والحكم الراشد ومحاربة الفساد لاسترضاء واستهواء الجماهير الشعبية بارزة للجميع.

كما أن شعوب المنطقة المغاربية اليوم لم تعد تؤمن بأنظمة الشرعية التاريخية والكاريزمية (الجزائر وتونس)، والممزوجة بالدين (المغرب الأقصى)، أن تحقق تحولا ديمقراطيا، وأن تلبي حاجياتهم وتحقق المصلحة العامة، كما لم تعد شعارات الثورة تستهوي مشاعرهم، كما لا تجذبهم شخصية الحاكم، مع العلم أن حُكام الدول الثلاث اليوم يفتقدون إلى درجة عالية من الكاريزما، خاصة في الحالتين التونسية والجزائرية مقارنة بالحالة المغربية، حيث الملك أمير المؤمنين وشخص مقدس، كارزميته يستمدها من الدين، وعلى الرغم من ذلك فإن الشرعية المبنية على الشخصية الكاريزمية غير مضمونة على المدى الطويل، واستمرار أنظمة الشرعية التقليدية وبنخبها الحاكمة، التي يعاد في كل مرة إنتاجها في ضل تزايد انتشار الوعي الشعبي يعد على المدى البعيد أمرا مستحيلا.

كما أن التغيير الحاصل في الظروف وفي الأجيال حيث صعود فئات الشباب[1]، وانتشار الوعي السياسي المتنامي بالحرية، وبروز منظمات المجتمع المدني الحديثة، وكثرة الاحتجاجات الشعبية*

---

*– يقول مؤلف قصة وأسطورة سيد القرود المعنونة بـ" استخدام الخدع للسيطرة" الصيني يو لي زي : " يحكم بعض الرجال شعوبهم باتباع الخدع، لا المبادئ الأخلاقية، هؤلاء الحكام يشبهون سيد القردة، فهم لا يعون تشوش أذهانهم ولا يدركون أنه في اللحظة التي يدرك الناس أمرهم ينتهي مفعول خدعهم". سيد القرود هو ذلك الرجل العجوز الذي استطاع البقاء على قيد الحياة من خلال احتفاظه بقرود لخدمته حتى يوم خروجهم عن الطاعة لكشفهم بخدعة العجوز، أي أن البقاء والموت كان مرهون بخدمة القردة وطاعته، نرى هذه القصة شبيهة على واقع الأنظمة السياسية المغاربية أي أن بقاء هذه الأنظمة التسلطية وتحقيق استمرارها مرهون بعدم وعي الشعب وإدراك خدعة النخب الحاكمة في مدى أحقيتها للحكم استنادا للمصادر المزيفة، والعكس صحيح زوالها مرتبط بالوعي الشعبي عن عدم أحقية تلك النخب الحاكمة لممارسة الحكم استنادا للمصادر التي أكلها الدهر والغير ديمقراطية. لمزيد من التفصيل للحكاية الصينية التي توضح الفهم المتجاهل للقوة السياسية أنظر: جين شارب، ترجمة: خالد دار عمر، **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصويري للتحرر**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009)، ص35-36.

[1] – الجيل الحالي (جيل الشباب) غير راضي عن جيل الشرعية التاريخية و الدينية، المسيطر على مقاليد الأمور السياسية منذ استقلال الدول، الأمر الذي جعله (أي جيل الثورة) بدفع ثمن هذا التسيير الطويل للدولة الوطنية بكل ما أنتجه من تآكل في الشرعية وعيوب كالفساد وسوء توزيع الثروة الوطنية، والتخبط في المجال الاقتصادي والاجتماعي الذي دعل كل قطر من الأقطار الثلاث يتراوح في مكانه على الرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية ، في الحالة الجزائرية يرى الأستاذ عبد الناصر جابي المتخصص في علم الاجتماع السياسي أن جيل الشباب أصبح ينفر من رموز الدولة، حتى وصل به الأمر إلى حد التشكيك في جهاد جيل الاستقلال وتضحياته، لمزيد من التفصيل، أنظر: – عبد الناصر جابي، "مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان"، أبحاث ودراسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (فيفري 2012)، في الموقع:
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_3CAFA88D.pdf. تاريخ التصفح: 2018/01/10.

* إن ما أسماه هنتنغتون قانون العدد(أعداد المتظاهرين الرافضين للنظام) يعزز إلى حد ما كبير من فرص النجاح في التحول الديمقراطي مثلما حدث في تونس، أنظر: – عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2015)، ص42-43.

المطالبة بالعدالة الاجتماعية والرافضة للنظام القديم، وتحسن الوضع المالي نوعا ما، وتزايد مطالب المعارضين والنخب المحلية، كلها مؤشرات توحي بمستقبل أنظمة الشرعية الديمقراطية.

وما يعزز أيضا من مقاربة بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية أي تحقيق تحول ديمقراطي وبناء شرعية بأسس حديثة في حال دول المغرب العربي في المستقبل المنظور، هو ما عرفته الدول الثلاث منذ التسعينات إلى فترة ما بعد الحراك العربي من **انفتاح سياسي** والذي يعتبر بحق مدخل أساسي من مداخل التحول نحو الديمقراطية*، وبناء شرعية ديمقراطية، مع العلم أن عملية الانفتاح عادة ما تبدأ في أعقاب ضعف أسس الشرعية التي يقوم عليها النظام القديم، وإدراك الحكام أنه لا مناص من تغيير بعض هذه الأسس للحصول على مزيد من الشرعية.[1]

والانفتاح السياسي هنا يعني نمو شعور عقلاني لدى نظام الحكم بتآكل شرعيته التقليدية والثورية، ومن ثم قيامه، نتيجة لذلك بتقديم تنازلات سياسية من حيث الشعارات ومن حيث درجة ضبطه لحرية التعبير، بل وربما قيامه بتبني بعض آليات الديمقراطية ومؤسساتها، لكن دون أن يصل ذلك إلى الإقرار بأن الشعب قولا وفعلا، هو مصدر السلطات، أي أن طبيعة الانفتاح السياسي الذي تبنته النخب الحاكمة لدول محل الدراسة هو تعبير عن قدرة السلطات الحاكمة على الاستمرار في الحكم بأسلوب حكمها السابق، الأمر الذي يؤدي بالانفتاح السياسي إلى إطلاق سيرورة لازمة ولكنها غير كافية، قد تصل بالبلد إلى الانتقال وبعدها التحول إلى الديمقراطية، وقد تقف عند مقاربة شكل الديمقراطية وإنكار مضمونها عند الممارسة، وهذا هو حال تجربة الانفتاح السياسي للدول الثلاث حيث بادرت الأنظمة منذ التسعينات بعملية التحول، ولا نظام واحد من بين الأنظمة تجاوز مرحلة الانتقال الديمقراطي، إذ هي حبيسة نقطة الانطلاق وتدور في حلقة مفرغة، بأنظمة مغلقة.

على أساس ما سبق على دول المغرب العربي في الوقت الراهن وحتى في المستقبل ذو المدى القريب أن تُطور مرحلة الانفتاح السياسي إلى تحول ديمقراطي حقيقي، وهذا يعتمد بدرجة كبيرة على توافق القوى السياسية التي تنشد التغيير السلمي على نظام حكم ديمقراطي، ويستلزم هذا التوافق إيمان القوى السياسية ذاتها بالديمقراطية قولا وفعلا[2]، ولعل غياب هذا التوافق من أبرز العقبات التي تحول دون إتمام التحول إلى الديمقراطية في حال الدول الثلاث في الوقت الراهن كما يؤثر ذلك في المستقبل.

---

* - الاحتجاجات الشعبية المتتالية تولد الإصلاحات السياسية التي من شأنها أن تفكك البنيات المؤسسية القديمة، وذلك بتجديد النخب والأفكار، فنوعية القيادة، ومهارات السياسيين الإصلاحيين ومنظمات المجتمع المدني الحديثة تُعد أحد عوامل نجاح التحول نحو الديمقراطية، والمساهمة في بناء مشروع مجتمعي، كما تمثل إحدى الآليات الحديثة للخروج من مأزق الشرعية التقليدية.

[1] - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، في: أحمد مالكي (وآخرون)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009)، ص45.46.

[2] - **المرجع نفسه**، ص08-09.

ما يدعوا أيضا للتفاؤل في شأن بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية في المستقبل المنظور، هو إمكانية تدعيم مدخل الانفتاح السياسي بمدخل آخر من مداخل الانتقال الديمقراطي وهو التفاوض وتوافق النخب، بين النظام وقوى المعارضة المعتدلة، وهذا ما بدت تظهر معالمه خاصة في المملكة المغربية من خلال ما عرفته من تناوب سياسي منذ أواخر التسعينات وصولا إلى فترة وصول الحزب الإسلامي حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وتونس وما عرفته من آليات جديدة للعمل السياسي بعد الحراك الاحتجاجي، فالانتخابات البرلمانية التونسية الأخيرة وضعت أسسا وسابقة مهمة لبناء نظام سياسي تعددي، يتم فيه تداول السلطة سلميا، ومن ثم إمكان تحول التفاعلات السياسية من النمط "الصراعي العدائي" إلى النمط "السياسي التنافسي" الذي يقوم على الاعتراف بالآخر وليس إقصاؤه[1].

فالدولة التونسية حققت طفرة نوعية في شأن الانتقال الديمقراطي خصوصا بوصول نخبة جديدة إلى السلطة لا تمُتّ بصلة إلى النظام السياسي السابق مقارنة بالحالتين الجزائرية والمملكة المغربية، حيث النخبة الحاكمة التي تواجدت هي نفسها منذ عقود[2]، وهذا ما يجعل الدولة التونسية ذات الحظوظ الأكبر في شأن تحقيق التحول الديمقراطي، وبناء الشرعية الديمقراطية على المدى المتوسط.

في حين الحالة الجزائرية منذ منتصف التسعينات إلى اليوم لم تعرف حوار واسع وجدي بين النظام والمجتمع المدني بكل تنظيماته والذي من شأنه يكون بمثابة مدخل لتحقيق التحول الديمقراطي، كما أن الإصلاحات السياسية والدستورية المتخذة، تبقى شكلية لا تمس جوهر بنية النظام، والتحدي الأكبر الذي تواجهه الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس هو تلك الطبيعة الانقسامية والمزمنة التي تتصف بها النخبة الحاكمة الجزائرية[3]، وهذا لا يعني أن الحالتين المغربية والتونسية حققت ديمقراطية توافقية، فهي لا تزال بعيدة كل البعد عن ذلك، ما يجعلهما مثل ما هي عليه الحالة الجزائرية.

ففي حالة المملكة المغربية يرى الأستاذ محمد مالكي أنه ظلت الاتفاقات الضمنية، غير المدونة ولا المكتوبة، حاضرة في مسار إعادة بناء الثقة بين الأحزاب سليلة الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية، بل إن مفاصل من الاتفاقات التي أسفرت عنها المفاوضات المؤسسة للانتقال عام 1998، لم تكن واضحة ومعروفة لدى عموم المواطنين، وهو ما أثر في الانتقال الديمقراطي نفسه مفهوما وممارسة، كما أن محاور التفاوض كانت حول قيام إصلاحات سياسية ودستورية لا تمس جوهر بنية السلطة، بل

---

[1] – إبراهيم نوار، المختبر السياسي: مستقبل النظام السياسي في تونس، في الموقع:
http://www.acrseg.org/15336.2017/11/10 تاريخ التصفح:

[2] – مصطفى عمر التير، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة، **مركز الجزيرة للدراسات**(17 و18 فيفري 2013)، في الموقع:
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/201352817945330734altteer.pdf.2018/01/10 تاريخ التصفح:

[3] – عبد القادر مشري، **النخبة الحاكمة في الجزائر1989–2002**، أطروحة الدكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008)، ص369.

تروم تعديلات أفقية بين مؤسسة البرلمان وجهاز الحكومة ليس إلاّ[1]، أما الحالة التونسية فأهم الأخطاء الموجهة للنظام الحالي الخطآن اللذان يمكن أن نوجزهما لوثيقة الدستور الجديد، وهما الانفراد في الصياغة، والقفز على الحوار الوطني، إلى جانب العديد من النقائص في الصياغة وكذلك المنهجية.

كما أن واضعي الوثيقة لم يوفقوا في وضع نص توافقي يراعي طبيعة المرحلة الانتقالية المتسمة بغياب الاستقرار، كما يرى ذلك الخبير القانوني الدكتور صادق بلعيد، حيث انعدام تحقيق التوافق خاصة مع وجود انقسام في المواقف بين الأغلبية النيابية بزعامة حزب النهضة الإسلامي، وبقية الكتل الممثلة للمعارضة، كما لم يتم الحسم بينهما في شأن طبيعة النظام السياسي المراد إقامته، وهو الأمر الذي جعل من الدستور الجديد لا يستجيب لطموحات الشعب التونسي من أجل بناء نظام ديمقراطي.[2]

إضافة إلى ذلك تونس في هذه المرحلة تعاني من ضعف الوحدة الوطنية، وصعوبة الاستقرار السياسي وعسر ديمومته، وتواتر موجات العنف السياسي والإرهاب الذي تمارسه التيارات السلفية الجهادية التكفيرية من حين إلى آخر، وتعدد مصادر الشرعية في ظل هذا النظام السياسي الانتقالي[3]، كلها مؤشرات تجعل من تحقيق عملية التحول الديمقراطي في الوقت الراهن صعبة المنال، لكنها ليست مستحيلة في المستقبل المنظور.

على أساس ما سبق نستنتج أن الأنظمة السياسية لدول الثلاث تشترك في خاصية أساسية وهي غياب التوافق أو الوفاق الموحِد، وهي الخاصية التي تحول دون تحقيق تحول ديمقراطي حققي، في الوقت الراهن، كما لا يستبعد تحقيقه في المستقبل إذ تم تخطي هذا الغياب، وهذا ما يجعل من بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية للدول الثلاث في المستقبل رهين بتحقيق أولا ذلك التوافق السياسي، وبعدها السعي لتحقيق شروط وتوفير العديد من الإمكانيات والمستلزمات الأخرى، والتي أهمها على الإطلاق أنه على المؤسسات الحاكمة والأحزاب اتخاذ خطوات جريئة في شأن إنجاز الخيار الديمقراطي.

وذلك يتطلب على النخب الحاكمة التخلي عن احتكار السلطة، والتوظيف الذرائعي للعديد من المقومات الديمقراطية، كالتعددية الحزبية والانتخابات، والقضاء على عوامل الظلم الاجتماعي والفساد، والإقصاء الذي طال شرائح واسعة من المجتمع[4]، فمستقبل شرعية الأنظمة السياسية المغاربية يقوم

---

[1] – محمد مالكي، المغرب وتجربة الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في إسبانيا، في: أمحمد مالكي (وآخرون)، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، **مرجع سابق**، ص252.

[2] – لمزيد من التفصيل بكل ما يتعلق بمشروع الدستور التونسي الجديد ما بعد الحراك، أنظر: – توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013)، ص487–504.

[3] – **المرجع نفسه**، ص506–508.

[4] – العياشي عنصر، "**التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات**"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، ومؤسسات الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، 29 فيفري إلى 03 مارس 1996)، ص 80–10.

على إعادة بناء العلاقة بين الدولة والمجتمع، العلاقة التي تتجه نحو محاولات الانفتاح على المجتمع وإشراكه في العمليات السياسية المختلفة لصبغها بالشرعية السياسية.

كما يتطلب ذلك قدرا محترما من التراكم الفعال والعقلاني على صعيد بناء الاقتصاد، وتقويم الإختلالات الاجتماعية، وتنوير الذهنيات لتكون حاضنة للتحول ومتمسكة به ومدافعة عنه، وضرورة قصوى إلى القطيعة مع التقليد، والتغيير في آليات تسيير المؤسسات السياسية المركزية وعلاقاتها فيما بينها وبين المجتمع، " إنه انتقال يتطلب الخروج من عباءة الوطنية بتجديدها وربطها بالعصر وبالفئات الاجتماعية الفاعلة التي ابتعدت عنها، ويتطلب هذا الانتقال أيضا أن يُسَلِم جيل الثورة – الذي وصل إلى محطته الأخيرة بيولوجيا– مقاليد السلطة السياسية إلى الأجيال الأصغر"[1]، إلى غير ذلك من المتطلبات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي تجعل من حظوظ أنظمة دول المغرب العربي في تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الشرعية الديمقراطية في المستقبل المنظور تتزايد.

ثانيا: سيناريو استمرارية الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي، وبناء الشرعية الديمقراطية.

يذهب هذا الاحتمال إلى فشل الأنظمة السياسية للدول المغاربية الثلاث في تحقيق تحولا ديمقراطيا، وفي اكتساب الشرعية في نظر المجتمعات التي تحكمها، على اعتبار أن الأنظمة السياسية القائمة لا تستطيع أن تقدم حلولا جذرية للوضع القائم المتأزم، وهذا ما يجعل من استمرارية سيطرة النمط التسلطي في علاقة الدولة بالمجتمع، ومواصلة توظيف واستخدام كل الأنماط والرموز والاعتبارات أخلاقية كانت أو غير أخلاقية من اجل إضفاء الشرعية على سلطاتها السياسية في المستقبل المنظور أمر وارد، وهذا ما يؤسس لعدم الاستقرار وتأزم الوضع أكثر.

و ما يعزز من هذا السيناريو ما يلي:

01/ بقاء سلطات أنظمة دول المغرب العربي عاجزة عن إيجاد الحلول الفعالة للوضع السياسي المتأزم، المفتقد لمقومات الشرعية الديمقراطية، وهذا ما يعطي مجالا واسعا للتوجه نحو استخدام مجموعة من المرجعيات وتوظيف العديد من الرموز والآليات التقليدية وحتى الحديثة لشرعنة أنظمتها السياسية، واستمرارية استعمال وسيلة العنف والقوة من أجل ضبط العلاقات السياسية والاجتماعية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الاستقرار السياسي.

02/ فشل مختلف الإصلاحات التي بادرت بها النخب الحاكمة للدول الثلاث في إحداث التغيير الحقيقي والهادئ، وذلك بسبب استمرار وجود ثغرات كبيرة في الساحة السياسية للدول المغاربية تحتاج إلى معالجة فعلية، ذلك لأن: مدخل الإصلاح لا يمكن أن يكون عن طريق زرع هيكل قانوني حديث في قلب نظام سياسي عتيق قائم على ذهنيات وسلوكيات قديمة، بل ينبغي أن ينصب على إعادة النظر في آليات عمل هذا النظام ومنطق اشتغاله، كما أن مسألة الإصلاح لا يمكن أن تقوم بها إلاّ

[1] – عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص19.

طبقة سياسية مؤهلة لذلك، كما لا يمكن أن تقوم بدون شعب يمتلك سلوكا ديمقراطيا، وعلى ذلك فالإصلاح الذي يؤدي بالنظام إلى مرحلة التحول الديمقراطي الناجح ينبغي أن لا يأتي نتيجة قرار فوقي معزول عن حركة المجتمع وتفاعلاته[1]، كما لا ينبغي أن يأتي عن طريق تأثير محددات البيئة الإقليمية والدولية وفي ظل غياب محددات البيئة الداخلية[2].

كما ينبغي على النظام أن يحقق في حقيقة الأمر درجة مقبولة من الشرعية قبل الولوج في عملية الإصلاح، لأن الشرعية تسبق عملية الإصلاح، فحسب بيار بودريو يجب على أيُ نظام سياسي أن يجعل من الشرعية المرجع الأساسي لعملية الإصلاح، إذ لا معنى لأي إصلاح يتبناه أي نظام سياسي يفتقد للشرعية السياسية[3].

03/ استمرارية العجز في تحقيق شرطي الأمن والاستقرار السياسيين في الوقت الراهن – كدلالة لفشل دولة المغرب العربي في أن تحقق تحولا ديمقراطيا وشرعية سياسية حديثة – هو الذي يدعم احتمال الفشل على المدى القريب والمتوسط في تحقيق التحول نحو الديمقراطية، وعلى ذلك بناء الشرعية بأسس حديثة، فالنجاح هنا مرهون بتحقيق الشرطين، فكلما حققت الدول الثلاث أمن داخلي وخارجي كلما كانت أكثر قدرة في بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية، وهنا تحقيق الشرعية ليس فقط في نظر مجتمعاتها، بل حتى في نظر مجتمعات الدول الأخرى، شرعية وطنية وشرعية دولية، وتحقيق الشرعية الدولية أمر في غاية الأهمية للحفاظ على السيادة الوطنية، التي هي شرط من شروط بناء دولة حديثة ذات أنظمة الشرعية الديمقراطية.

وعلى الرغم من كل المجهودات التي بذلتها السلطات المغاربية من أجل إعادة الأمن والاستقرار السياسيين، إلاّ أنها لم تتوج بنجاحات كافية للقضاء على بؤر التوتر والصراعات وهذا ما يجعل من احتمال أن يسود عدم الاستقرار وتصاعد وتيرة الحركات الاحتجاجية في المستقبل القريب والمتوسط احتمال وارد، خاصة في الحالتين الجزائرية والمملكة المغربية، اللتان تجاوزتا الموجة الأولى من ثورات الربيع العربي في عام 2011، فالمشهد السياسي الجزائري اليوم مع مرض الرئيس "عبدالعزيز بوتفليقة" ينتابه غموض حول من سيخلفه، الأمر الذي أوجد حالة من التنافس الحاد بين الأجنحة المدنية والأمنية الحاكمة في هذا البلد، بل إن ذلك الأمر دفع البعض، مثل "معهد أمريكان إنتربرايز"، إلى

---

[1]– سعاد حفاف، "الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر والمغرب على ضوء الثورات العربي"، **فكر ومجتمع**، ع20(أفريل2014)، ص21.

[2]– العيد هدفي، "محددات البيئة الخارجية ودورها في حفز وتفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر"، **فكر ومجتمع**، ع17(جوان 2013)، ص384.

[3]–Nasser Suleiman Gabryel, **Sociologie politique du maroc la raison d'état constitutionnelle** (France : l'harmattan, 2013). p125-126.

الحديث عن احتمال أن يدخل الجزائر في غمار موجة ثانية متوقعة من ثورات "الربيع العربي"[1]، كما صنف نفس التقرير والذي أعده جون ميشال ريبان مسؤول سابق في وزارة الدفاع الأمريكية الجزائر ثالثا بعد موريتانيا في قائمة عشر دول مهددة بعدم الاستقرار على المدى القريب[2].

كما أن المشهد السياسي المغربي يعاني اليوم أكثر مما كان عليه من نزاع مفتعل حول الصحراء الغربية، وتصاعد الحراك الداخلي ومطالب الصحراويين[3]، وهو من أهم العوامل التي تعيق عملية الدمقرطة والتنمية في المغرب، والذي من شأنه أن يؤدي إلى حالة عدم استقرار أمني وسياسي لكلا الجارتين المغربية والجزائرية خاصة مع استمرار حالة الغموض الشديد الذي يلف مستقبل عملية التسوية الأممية لنزاع الصحراء الغربية، وهو الأمر الذي يجعل من احتمالات تسوية الخلافات المغربية الجزائرية وحصول انفراج في العلاقات البينية مسألة مستبعدة في المستقبل، بل إن الأفق الأكثر احتملا هو استمرار الوضع الحالي كما هو[4].

في هذا السياق أيضا يمكن الإشارة إلى أن تداعيات الأزمة الأمنية لسنوات التسعينات في الحالة الجزائرية وما عرف بسنوات الرصاص في الحالة المغربية، ما زالت قائمة، واحتمال الاستمرار وارد نظرا لاستمرار العمليات الإرهابية بين حين وآخر، كما لا يمكن أن نهمل هنا العامل الخارجي وعلاقته بالتحول الديمقراطي وبالاستقرار السياسي والأمني للدول، سواء تعلق الأمر بالتهديدات الإقليمية على أمن الدول الثلاث بالخصوص ما عرف بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتداعيات الأزمتين الليبية والمَّالية على المنطقة[5]، أو تعلق الأمر بقوى الاستكبار العالمي صاحبة المصلحة والنفوذ في المنطقة وفي مقدمتها فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1] – فتحي بولعراس، الجيش الموازن: تأثيرات معضلة خلافة بوتفليقة في سيناريو التغيير الجزائري، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في الموقع: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2246 ، تاريخ التصفح: 12،12/ 2016.

[2] – هناك العديد من المساهمات التي صدرت من دوائر غربية قريبة من صنع القرار اهتمت بالوضع الجزائري مسلطة الأضواء على المستقبل الغامض والتخوف من التطورات، والتي أحصاها الأستاذ عبد المجيد مناصرة رئيس جبهة التغيير في مقال خاص يمكن العودة إليه من أجل التفصيل: – عبد المجيد مناصرة، من يهدد الجزائر ومن يحميها؟، في الموقع: **http://alamatonline.com** تاريخ التصفح: 08 /2017/02.

[3] – محمد المرواني، "التجربة الديمقراطية في المغرب: الأفاق، الممكنات والرهانات"، **نوافذ**، ج2، ع07(أفريل2000)، ص70.

[4] – مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية، في الموقع: http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078. تاريخ التصفح: 01،2016/10.

[5] – لمزيد من التفصيل في ما يخص مخاطر الأزمة الليبية على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي، أنظر: مجموعة من الباحثين، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع06 (سبتمبر 2011)، ص01-07. في الموقع: http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf.

– في ما يخص تداعيات القاعدة على منطقة المغرب العربي، أنظر: توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، **مرجع سابق**، 55

فالنزاعات الحدودية[1] دورا عائقا أمام المجتمعات المغاربية باتجاه بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية وتحقيق الاتحاد المغاربي مستقبلا، خاصة النزاع الجزائري- المغربي بخصوص الصحراء المغربية، فجل النزاعات الحدودية وذيولها كان على حساب قضية الديمقراطية والتنمية[2]، فبحجة الخطر الخارجي والعدو الأجنبي الذي يدق على الأبواب جرت مصادرة الحريات والتضييق على المواطنين ودفع الأقطار الثلاث للعيش على الحافة وفي حالة الطوارئ المستمرة.[3]

03/ ما يعزز أيضا من سيناريو الفشل في بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية في المستقبل المنظور الذي من المحتمل أن تشهد فيه موجة ثانية من ثورات الربيع العربي هو تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي وبالخصوص الوضع المالي، حيث بقدر ما يعمل هذا الأخير بتسهيل عملية التحول الديمقراطي وإضفاء الشرعية على النظام بتوفره، قد يتحول إلى عامل معرقل لعملية التحول وفقدان الثقة والشرعية للنظام[4]، كما هو سائد اليوم في الأقطار المغاربية الثلاث التي تعاني من أزمة اقتصادية واجتماعية خاصة مع بروز الأزمة المالية العالمية الأخيرة 2008 وتداعياتها[5] الواضحة أكثر أكثر في الوقت الراهن على اقتصاد الدول تزامنا مع انخفاض أسعار البترول وتآكل لاحتياطي الصرف*، هذه الوضعية تجعل الأنظمة عاجزة عن بناء الشرعية والنهج الديمقراطي في عملياتها السياسية في الوقت الراهن وفي المدى القريب لصالح الأغلبية في المجتمع.

---

[1] – هناك سؤال مشروع يطرح نفسه بهذا الخصوص وهو: هل من مصلحة الدول المهيمنة إجراء إصلاحات ديمقراطية في الدول التابعة؟، وجوابا عليه يرى شومسكي في كتابه "إعاقة الديمقراطية" أن دور العالم الثالث في بنية المناطق العظمى يرتكز على تلبية حاجات المجتمعات الصناعية، وبذلك فإن الاهتمام الأكبر يرتكز على حماية الموارد لصالح الغرب، وبما أن الخطر الرئيسي الذي يتهدد هذه الموارد هو خطر محلي (أي في الدول التابعة)... فإن الحل كما يذكره شومسكي هو القمع البوليسي من قبل الحكومات المحلية . أنظر: محمد المرواني، **مرجع سابق**، ص73-74.

[2] – عبد الحسين شعبان ، " معوقات الإنتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي، الديمقراطية الموعودة والديمقراطية المفقودة "، في: علي خليفة الكواري(محررا)، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003)، ص240-242.

[3] – **المرجع نفسه**، ص243 .

[4] – عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، مرجع سابق، ص21.

[5] – لمزيد من التفصيل في ما يخص الأزمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها، أنظر: – ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف، في الموقع: http://eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/14.pdf.

* على سبيل المثال في الحالة الجزائرية توضح أرقام البنك المركزي أن احتياطي الصرف يفقد منذ بداية عام 2016 ما يعادل 1.9 مليار دولار، وأن رصيده فقد خلال خمسة أشهر، أي ما بين نهاية ديسمبر 2015 والنصف الأول من 2016 قيمة تقدر بأكثر من 11 مليار دولار، ويتوقع أن يتواصل التراجع بصورة أكبر خلال الأشهر الموالية على خلفية عوامل موضوعية منها تدني مستويات نسب الفائدة وهوامش الربح والمردودية وتقلبات سعر الصرف، مقابل أيضا تآكل الإيرادات الجزائرية وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة الذي يقدر ب60 مليار دولار، بينما يتوقع أن يفوق عجز الميزان التجاري 15 مليار دولار والأمر نفسه بالنسبة لعجز ميزان المدفوعات. لمزيد من التفصيل أنظر: حفيظ صواليلي، احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا، الخبر اليومي، ع4853، 2016/08/10.

دول المغرب الثلاث اليوم عاجزة عن معالجة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية لما يحقق مطامح الطبقات والفئات الشعبية الفقيرة[1]، رغم أن السلطات العمومية للدول كان لها فرصة جديرة لتحقيق إصلاحات اقتصادية واجتماعية لحظة ارتفاع أسعار البترول واحتياطي الصرف خاصة في الحالة الجزائرية التي بلغ على سبيل المثال سنة 2011 احتياطي الصرف 160 مليار دولار علما بأن الجزائر قد قامت بتسديد مسبق لكل ديونها الخارجية، ولكن على الرغم من ذلك الأمور لم تتحسن، والاعتماد على البترول لا يزال سائدا (97 بالمئة)[2]، وانتشار ظاهرة الفساد كان بوتيرة أكثر وغياب العدالة والمساواة، إلى غير ذلك من العوامل التي جعلت من القطر الجزائري وباقي الأقطار المغاربية تراوح مكانها، وتدفع ثمن ضياع فرصة تحقيق الإصلاح والتنمية في المستقبل، ذلك الإصلاح الذي من شأنه أن يتجه بالدول الثلاث إلى بناء أنظمة الشرعية الديمقراطية.

فعجز الدول المغاربية في معالجة مختلف الأزمات يولد الاستياء الشعبي، الأمر الذي لا يتيح الفرص الحقيقية لتحقيق التحول الديمقراطي وبناء الشرعية، وما زاد من غياب تلك الإتاحة هو إصرار النخب الحاكمة على البقاء في سدة الحكم، وانغلاق الأنظمة السياسية وعدم قبولها بالشركاء الاجتماعيين، وكذا التحدي الإسلامي الذي أصبح يشكل أهم بعد ينبغي مراجعة دوره في عملية التحول الديمقراطي، فالحركة الإسلامية أصبحت عنصرا رئيسا من عناصر التركيبة السياسية الحالية في المشهد السياسي لكل قطر من الأقطار الثلاث، ولعل الحضور الشعبي الحقيقي للحركات الإسلامية في منطقة المغرب العربي أوسع من نسبة التمثيل التي أتيحت لها، لا سيما في الجزائر والمغرب، إذ إنها تستند إلى تيار معارض في الوقت عينه لا يزال خارج اللعبة حتى الآن[3].

وفوز الإسلاميين في الانتخابات ما بعد الحراك الاحتجاجي في كل من تونس(حزب النهضة) والمغرب (حزب العدالة والتنمية) ومنح ذلك للسلطة الحاكمة مزيدا من الشرعية، لا يعني أن الدولتين المغربية والتونسية حققتا تحولا ديمقراطيا، بالقدر ما يعني فشل تحقيق التحول، فالحركة الإسلامية في البلدين عاجزة عن إدارة المرحلة[4]، كما أن ذلك الفوز منح للنظام السياسي الجزائري حججا لصالح استمرار الأوضاع على ما هي عليه، وعدم تغييرها بدعوى الخوف من انتكاسها وتكرار التجربة السابقة

---

[1] – هذا العجز يغذي تنظيمات إسلامية عدة تعمل في السرية التامة وتستفيد من الطبيعة المحافظة والتقليدية للمجتمعات المغاربية، لكي تجسد إسلاما متطرفا راديكاليا في المغرب العربي يسير على خطى تنظيم القاعدة، لمزيد من التفصيل أنظر: توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص64.

[2] – يرى الأستاذ الجزائري عبد الناصر جابي أن السلطات العمومية الجزائرية عند ارتفاع أسعار البترول واحتياطي الصرف لجأت إلى سياسات اجتماعية هي الأقرب إلى منطق الرشوة الاجتماعية، منها إلى الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، لهدف شراء سلم اجتماعي هشٍّ يساعد على استمرار الأوضاع كما هي وليس تغييرها. لمزيد من التفصيل أنظر: عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص21-22.

[3] – توفيق المديني، تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص62.

[4] – الطاهر عطاف، **الربيع العربي والعجز الديمقراطي** (المغرب: مطبعة البيضاوي، 2012)، ص115.

التي عاشها الشعب الجزائري مع بداية التسعينات من القرن الماضي، كيف أدى وقف المسار الانتخابي بدخول البلد في دوامة العنف[1]، مع العلم أن توجهات الدولة الجزائرية واضحة في شأن الحركات الإسلامية المسيسة على أنها تنظيمات غير مشروعة، تعمل من أجل احتكار الدين الإسلامي وتوظيفه لخدمة مصالحها وأهدافها السياسية في الاستيلاء على السلطة، كما أنها تمارس العنف بشكل مباشر من خلال تبني خطاب سياسي يحرض عليه، لذلك النظام يعمل من أجل إقصائها من الساحة السياسية[2].

احتمال وصول الإسلاميين إلى السلطة في الحالة الجزائرية في المستقبل القريب والبعيد المدى أمر مستبعد، وما يعزز هذا الاحتمال هو عدم تحييد الجيش عن السلطة، فاحتمال إلغاء الدور السياسي للجيش في الجزائر غير وارد ومن الصعوبة إقراره، رغم العديد من الإجراءات المتخذة من طرف الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة كدفع بعض الجنرالات أصحاب الشرعية الثورية إلى التقاعد، فاحتمال استمرار النظام السياسي الجزائري في سياسة استبعاد التيار الإسلامي من ممارسة السلطة، وإضعاف احتمالات حصول الحركات الإسلامية المعارضة على قدر كبير من الشرعية في المستقبل أمر وارد، كما أن استمرارية الخلاف بين التيار العلماني و التيار الإسلامي في الدول الثلاث أمر غير مستبعد وهي بحق من أهم العوامل المعززة لسيناريو الفشل في تحقيق التحول الديمقراطي وبناء الشرعية الحديثة.

هناك حقيقة في غاية الأهمية تتمثل في كون القيادة السياسية للدول المغرب العربي الثلاث (تونس، الجزائر، المغرب) ليس لديها الجدية اللازمة في طرحها لمسألة التحول الديمقراطي، بحيث تراهن بالديمقراطية في كل مرة فقط كورقة للخروج من دائرة الضغوط الممارسة عليها من قبل قوى داخلية وأخرى خارجية، مع العلم أن التحول الديمقراطي يتحكم في انجازه عاملان مركزيان: الإرادة والواقع، والحالة أن السياسة هي بالضرورة " فعل ممكن"، ولكن ما قد يعاب في الوقت الراهن على دول الثلاث هو غياب العاملان: إرادة سياسية غائبة وواقع متأزم، وهو الأمر الذي يعزز من سيناريو الفشل في انجاز تحول ديمقراطي حقيقي، حيث أنظمة متسلطة يحكمها منطق البقاء، وتعضدي قوى إكراهية[3]، قائمة على الغلبة، وترفض الانتقال السلمي للسلطة وتداولها، معتمدة في ذلك على استراتيجيات تستهدف بقاء الوضع القائم، وموظفة من أجله مختلف آليات الضبط التسلطي من ترغيب وترهيب، لهدف القضاء على فرص أي بديل.

---

[1] – عبد الناصر جابي، مأزق الانتقال السياسي في الجزائر، **مرجع سابق**، ص23.

[2] – حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005)، ص239.

[3]. محمد شلبي، انعكاسات الدولة التعاضدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، **فكر ومجتمع**، ع10(أكتوبر 2011)، ص 135.

الخاتمة:

في الأخير يبقى سيناريو الفشل في انجاز تحول ديمقراطي حقيقي وبناء شرعية ذات الأسس الحديثة على المدى القريب والمتوسط في حال دول المغرب العربي هو الأقرب إلى الوقوع، باعتبار الحاجة إلى الاستقرار، فاحتمال استمرار الحال الذي هو عليه الدول المغاربية اليوم من تحول ديمقراطي غير مكتمل، ومزج بين التقليد والحداثة في ظل استمرارية أزمة الشرعية الديمقراطية هو الغالب، بمعنى أن الدول تبقى تسعى باستمرار إلى توظيف أنماط الشرعية التقليدية كمرجعيات أساسية، دون إهمال المصادر الحديثة حيث تعمل على الاستعانة بهذه الأخيرة إن تطلب الأمر لمحاولة إضفاء الشرعية أكثر على نفسها، وهو الأمر الذي يجعل من وقوع حركات احتجاجية تهدد سقوط الأنظمة أمر مستبعد، نظرا لما تحتويه الأنظمة من نخب سياسية تحسن من كيفية توظيف الآليات التسلطية من أجل إضفاء الشرعية واحتواء الحركات الشعبية أو أي خطر يهددها.

بمعنى أنه من أجل مصلحة الدولة يمكن ممارسة ما أسماه ماكس فيبر بالعنف المشروع، أو بما أسماه أيضا كارل شميث " الديكتاتورية الشرعية" باستعمال كل الوسائل والطرق وإن كان هذا سيتم على حساب الحقوق والحريات كأهداف سامية تفوق جميع القيم، وهذا ما يجعل من الحركات الاحتجاجية في مثل دول هذه الأنظمة التي توظف الاستقطاب كآلية بغرض إجهاض مسار التحول الديمقراطي وإعادة إنتاج أنظمة سلطوية جديدة، ما تحمله من المساوئ أكثر ما تحمله من المحاسن في شأن الدمقرطة والشرعية الحديثة.

قائمة المراجع:

<u>أولا: الكتب.</u>

1. الطاهر عطاف، **الربيع العربي والعجز الديمقراطي** (المغرب: مطبعة البيضاوي، 2012).
2. محمد مالكي (وآخرون)، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009).
3. توفيق المديني، **تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة الديمقراطية الطوباوية الأصولية في السلطة** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013).
4. جين شارب، ترجمة: خالد دار عمر، **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية إطار تصويري للتحرر** (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009).
5. حسنين توفيق ابراهيم، **النظم السياسية العربية والاتجاهات الحديثة في دراستها** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005).
6. روبرت بوتنام، ترجمة: إيناس عفت، **كيف تنجح الديمقراطية تقاليد المجتمع المدني في إيطاليا الحديثة** (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2006).

7. سلمان بونعمان، **أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة** (بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات، ط1، 2013).
8. عبد الفتاح ماضي، **العنف والتحول الديمقراطي في مصر بعد الثورة** (القاهرة: دار البشير للثقافة والعلوم، ط1، 2015).
9. علي خليفة الكواري(محررا)، مداخل الإنتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2003).
10. علي عباس مراد، **ديمقراطية عصر العولمة**(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2015).
11. *Nasser Suleiman Gabryel,* ***Sociologie politique du maroc la raison d'état constitutionnelle*** *(France : l'harmattan, 2013).*
12. *Driis Basri, Michel Rousset et Georges Vedel,* ***Trente Années Constitutionnelle au Maroc****(Maroc : L.G.D.J.-E.J.A. N 2568, juillet 1993).*

ثانيا: المجلات

13. العيد هدفي، "محددات البيئة الخارجية ودورها في حفز وتفعيل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر"، **فكر ومجتمع**، ع17 (جوان 2013).
14. بن عمراوي عبد الدين، متطلبات بناء أسس الشرعية الديمقراطية في الأنظمة السياسية المغاربية، **مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، ع13 (ديسمبر 2017).
15. سعاد حفاف، "الإصلاحات السياسية الجديدة في الجزائر والمغرب على ضوء الثورات العربي"، **فكر ومجتمع**، ع20 (أفريل2014).
16. محمد المرواني، "التجربة الديمقراطية في المغرب: الأفاق، الممكنات والرهانات"، **نوافذ**، ج2، ع07 (أفريل2000).
17. محمد شلبي، انعكاسات الدولة التعاضدية في عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، **فكر ومجتمع**، ع 10 (أكتوبر 2011).

ثالثا: دراسات غير منشورة.

18. عبد القادر مشري، **النخبة الحاكمة في الجزائر1989-2002**، أطروحة الدكتوراه (جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2008).

رابعا: مقالات في الصحف اليومية.

19. حفيظ صواليلي، احتياطي الصرف الجزائري يفقد 1.9 مليار دولار شهريا، **الخبر اليومي**، ع 4853، 2016/08/10.

خامسا: مؤتمرات دولية:

20. العياشي عنصر، "**التجربة الديمقراطية في الجزائر: اللعبة والرهانات**"، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي حول: تعثر التحولات الديمقراطية في الوطن العربي (القاهرة: مركز دراسات حقوق الإنسان، ومؤسسات الأهرام، ومنظمة حقوق الإنسان الفلسطينية، 29 فيفري إلى 03 مارس 1996).

سادسا: مقالات في المواقع الإلكترونية ومراكز بحث.

21. مجموعة من الباحثين، "**الثورات والإصلاح والتحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية**"، ملفات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2011.
. https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/art142.aspx

22. محمد أبو عمشة، "مستقبل التحول الديمقراطي في العالم العربي وعلاقته بتحقيق التنمية الإقتصادية"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
http://democraticac.de/?p=10102.

23. عبد الناصر جابي، "مأزق الانتقال السياسي في الجزائر ثلاثة أجيال وسيناريوان"، أبحاث ودراسات، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، (فيفري 2012).
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPSPDFDocumentLibrary/document_3CAFA88D.pdf. .

24. إبراهيم نوار، "المختبر السياسي: مستقبل النظام السياسي في تونس".
http://www.acrseg.org/15336

25. مصطفى عمر التير، "رهانات النخب السياسية والمجتمع المدني في المغرب العربي"، ورقة مقدمة في ندوة المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، **مركز الجزيرة للدراسات**(17 و18 فيفري 2013).
http://studies.aljazeera.net/ResourceGallery/media/Documents/2013/5/28/201352817945330734altteer.pdf .

25. فتحي بولعراس، الجيش الموازن: تأثيرات معضلة خلافة بوتفليقة في سيناريو التغيير الجزائري، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في الموقع:
https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/2246.

26. عبد المجيد مناصرة، "من يهدد الجزائر ومن يحميها؟"، في الموقع:
http://alamatonline.com.

27. مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية.

. http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/09d2f2cc-a1e7-4681-9c2e-d92da5e12078.

28. مجموعة من الباحثين، "الأزمة الليبية وتداعياتها على منطقة المغرب العربي"، **مركز الدراسات المتوسطية والدولية**، ع 06 (سبتمبر 2011).
http://www.cemi-tunis.org/medias/files/bulletin-cemi-06-1.pdf.

29. ساعد مرابط، الأزمة المالية العالمية 2008: الجذور والتداعيات، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، أيام 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس، سطيف- الجزائر-.
http://eco.univ-setif.dz/seminars/financialcrisis/14.pdf.